



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 9 حزيران / يونيو، 2019

# الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية (الكنيست) 2019:

## من النظام الحزبي المسيطر إلى تبلور الكتلة المسيطرة

مهند مصطفى

مهند مصطفى

مدير عام "مدي الكرمل" (المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية). حاصل على درجة الدكتوراه من مدرسة العلوم السياسية في جامعة حيفا. عمل باحثاً زائراً في مركز الدراسات الإسلامية في جامعة كامبريدج، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، ومحاضراً مشاركاً في الكلية الأكاديمية بيت بيرل، ورئيساً لقسم التاريخ في المعهد الأكاديمي العربي للتربية في الكلية نفسها.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2019

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحققها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: 44199777 +974

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

# المحتويات

1	ملخص
1	مقدمة
3	أولاً، الكتلة المهيمنة: إطار نظري
5	ثانياً: المشهد الانتخابي الإسرائيلي: ملامح تشكيل الكتلة المسيطرة
8	ثالثاً، قراءة في نتائج انتخابات نيسان/ أبريل 2019
11	رابعاً، نقاش وخلاصات
13	المراجع

## ملخص

ترمي هذه الورقة إلى اقتراح نموذج تحليلي يطلق عليه اسم «الكتلة المسيطرة» لفهم النظام السياسي الإسرائيلي الحالي. وتعتبر هذه الورقة استمراراً للورقة التي نشرها الباحث حول انتخابات الكنيست في دورتها العشرين<sup>(1)</sup>، والذي ابتغى تحليل السلوك السياسي في الانتخابات وما تمخض عنها من نتائج من خلال منظومة «النظام الحزبي المسيطر». تنطلق هذه الورقة من مقولة إن نتائج الانتخابات أظهرت كتلة مسيطرة (الكتلة اليمينية) في النظام الحزبي الإسرائيلي. وهو مرحلة تطور كتلة مسيطرة في «نظام الحزب المسيطر». ويغني نموذج «الكتلة المسيطرة» تفسير بنية النظام السياسي الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، والتي لم تصل بعد إلى مرحلة الحزب المسيطر Dominant Party، وإنما تتشكل حالة بينية تسمى كتلة مسيطرة Dominant Block لها مجموعة من المميزات، سيسعى المقال لنقاشها في مباحثه المختلفة. حيث تتميز الكتلة المسيطرة بعدة مميزات، منها: وجود قاعدة اجتماعية مشتركة سياسياً وأيديولوجياً بين مركباتها بدرجة لافتة جداً، وثبات التصويت لمركبات الكتلة المسيطرة في دورات انتخابية متتالية، وتوافقها السياسي قبل الانتخابات على تشكل الحكومة القادمة، وتقارب سياسي وأيديولوجي بين مركباتها.

## مقدمة

شرع الكنيست قانون انتهاء دورة الكنيست السابقة في كانون الأول/ ديسمبر 2018، حيث قدمت الحكومة القانون وأعلنت عن موعد مبكر للانتخابات في نيسان/ أبريل 2019، وذلك قبل انتهاء المدة القانونية لدورة الكنيست السابقة. وبذلك تدرج دورة الكنيست السابقة في دورات الكنيست التسع المتتالية التي لم تكمل ولايتها القانونية، حيث تجري الانتخابات بمعدل مرة كل 3.4 سنوات<sup>(2)</sup>؛ الأمر الذي يؤكد إشكاليات النظام السياسي البرلماني الإسرائيلي الذي يتميز بكثرة القوائم الممثلة في الكنيست، والمشكلة للائتلاف الحكومي، مما يعرقل الآمال في أن تكمل حكومة مدتها القانونية، بسبب صراعات قد تنشأ بين مركبات الحكومة في قضايا معينة<sup>(3)</sup>.

ومع ذلك فقد استطاعت الحكومة الأخيرة أن تحكم مدة طويلة نسبياً مقارنة بحكومات سابقة (2015-2018)، من دون أن يطرأ عليها تغييرات عميقة، ما عدا انضمام حزب «إسرائيل بيتنا» برئاسة أفيغدور ليبرمان للحكومة بعد عامين من تشكيلها، وتقلده منصب وزير الدفاع، وخروجه فيما بعد من الحكومة في أعقاب خلافه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حول التعامل مع قطاع غزة. وما عدا هذا التغيير فقد حافظت الحكومة على استقرار سياسي لافت، وذلك نابع من اعتمادها على «الحلفاء الطبيعيين لليكود»، كما سماهم نتنياهو عشية تشكيل حكومته الرابعة عام 201. وتجدد الإشارة إلى أن نتنياهو في حكومته السابقتين كان هو المبادر إلى تقديم الانتخابات، لمصلحه هو كما رآها.

كان العامل المعلن والمباشر لتقديم الانتخابات يعود إلى الخلاف حول قانون تجنيد المتدينين المتزمتين (الحريديم)، حيث تؤكد عدم وجود أغلبية لهذا القانون في الكنيست، وبالذات على خلفية ترك حزب إسرائيل بيتنا برئاسة ليبرمان الحكومة احتجاجاً على سياسة الحكومة في التعامل مع غزة، والذي أبقى الحكومة، كما كانت قبل انضمامه، حكومة تعتمد على 61 عضواً في الكنيست. إلا أن السبب الرئيس في تقديم الانتخابات

1 مهند مصطفى، «الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية (الكنيست) 2015: نحو تبلور النظام الحزبي المهيمن»، سياسات عربية، العدد 14 (أيار/مايو 2014)، ص 33 - 44.

2 دولة إسرائيل، الكنيست، مركز الأبحاث والمعلومات، **اضاءات على الانتخابات في إسرائيل** (بالعبري) (القدس: مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست، 2019)، ص 1.

3 Itzhak Galnoor & Dana Blander, *The Political System of Israel: Formative Years, Institutional Structure, Political Behavior, Unsolved Problems, Democracy in Israel* (Tel Aviv; Jerusalem: Am Oved Publishers; The Israeli democracy Institute, 2013), pp. 215 - 216.

هو تقديم المستشار القضائي للحكومة لوائح اتهام ضد نتنياهو، ومحاولة نتيهاو الحصول على شرعة جديدة ترمي إلى إنقاذه من تثبيت لوائح الاتهام ضده، حيث إن رهان نتيهاو كان الفوز بالانتخابات وتعزيز قوة الليكود، واشترط الائتلاف الحكومي المقبل عدم الانسحاب من الحكومة حتى بعد تثبيت لوائح الاتهام<sup>(4)</sup>.

بدأت حكومة نتيهاو من خلال نجاحه في تشكيل ائتلاف حكومي مع «حلفائه الطبيعيين»، أي المتدينين وأحزاب اليمين واليمين الديني. انضمت جميع الأحزاب اليمينية والدينية إلى حكومة نتيهاو منذ البداية ما عدا حزب إسرائيل بيتنا. ورغم اعتماد الحكومة التي تكونت من 61 عضواً، على أغلبية عادية والتي شكلت بالنسبة إليها تحدياً كبيراً، فقد استطاعت أن تصمد لمدة عامين، وأن تستمر في الحكم وتسنّ تشريعات قانونية تنسجم مع مشروع اليمين الإسرائيلي في طريقه إلى الهيمنة<sup>(5)</sup>. وبعد انضمام ليبرمان إلى الحكومة بعد عامين من تشكيلها، عيّنه نتيهاو وزيراً للدفاع؛ الأمر الذي أدى إلى استقالة وزير دفاعه من حزب الليكود موشيه يعالون. وهكذا ارتفع عدد مقاعد الائتلاف إلى 66 مقعداً<sup>(6)</sup>. ورغم انضمام ليبرمان إلى الحكومة، فإن خلافات بقيت داخل الائتلاف الحكومي حول مسألتين ساهمتا، في النهاية، في خروج ليبرمان من الحكومة وتقديم الانتخابات؛ وهما: 1) السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة، حيث طالب ليبرمان بوصفه وزيراً للدفاع بسياسة أشدّ عدوانية وشمولاً تجاه القطاع وحركة حماس، في حين استمر نتيهاو في سياسته في الرد العيني على هجمات تقوم بها المقاومة الفلسطينية. و2) النقاش حول قانون تجنيد المتدينين (الحريديم) في الجيش، حيث جاء ليبرمان باقتراح لتجنيد الشباب المتدين بالتنسيق مع الجيش، بينما طالبت الأحزاب الدينية بإبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه، وصياغة قانون ينسجم مع مطالبهم بإعفاء الشباب المتدينين الذين يدرسون في المدارس الدينية من التجنيد، وتحديد عدد المتجندين وأعمارهم إلى الحد الذي يتوافق مع تصوراتهم، وهو الأمر الذي رفضه ليبرمان؛ ما أدى إلى انسحابه مرة أخرى من الحكومة.

تؤكد تجربة الحكومة السابقة أن إسقاط حكومة يمين من طرف أحد مركباتها اليمينية صار صعباً جداً، وهذا يعود إلى عوامل عديدة ترتبط بذاكرة اليمين التاريخية في العقود الثلاثة الأخيرة، والتي تتعلق بتجارب سابقة، قامت فيها كتل يمينية بإسقاط حكومة يمين صعدت على إثرها حكومة غير يمينية، تبنت مشاريع في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتناقض مع فكرة اليمين الاستيطاني والديني والقومي. وترتبط ثانياً بتقارب بين قواعد اليمين الاجتماعية التي ترى في إسقاط حكومة يمين من طرف كتلة يمينية خيانة للمعسكر اليميني، وتمهيداً لإقامة حكومة غير يمينية، وترتبط ثالثاً، بأن السياق التاريخي الإقليمي والدولي يسمح لليمين بتنفيذ مشاريعه السياسية والأيدولوجية. وإسقاط حكومة يمين من طرف كتلة يمينية يُشكل خيانة لهذه اللحظة التاريخية. لذلك تمتنع الأحزاب اليمينية من إسقاط حكومة يمين. يدرك نتيهاو هذه الحقيقة وينعكس هذا الفهم في خطابه في السنوات الأخيرة بزعمه المتكرر أن التحقيقات ضده، ما هي إلا مؤامرة من النخب القديمة ووسائل الإعلام وأجهزة الدولة لإسقاط حكم اليمين بطريقة غير ديمقراطية، عبر إطاحته من خلال لوائح اتهام مفبركة، وليس عبر صناديق الاقتراع.

تنطلق هذه الورقة من مقولة إن هذه العوامل وعوامل أخرى، ساهمت في تشكيل كتلة مسيطرة من اليمين الإسرائيلي، تتميز بتشابه قواعدها الاجتماعية والأيدولوجية والسياسية، بما في ذلك القواعد الاجتماعية

4 كما هو متبع في لوائح اتهام ضد ممثلي جمهور، فإن تثبيت لوائح الاتهام التي يقدمها المستشار القضائي للحكومة تكون بعد مرحلة الاستماع من محامي المتهم، وبعدها يتم تثبيت لوائح الاتهام أو دحضها كلها أو جزء منها. وبحسب قانون أساس الحكومة، فإن رئيس الحكومة غير ملزم بالاستقالة من منصبه إلا بعد قرار نهائي من القضاء، إلا أن العرف السياسي الإسرائيلي ألزم رئيس الحكومة بالاستقالة بعد تقديم لوائح اتهام ضده، وهو ما يحاول نتيهاو تغييره متمسكاً بنص القانون الجاف، ويحاول أن يفرضه على شركائه في الائتلاف الحكومي، وهو أحد الأسباب التي دفعته إلى تقديم الانتخابات.

5 برهوم جرابسي (رصد وقراءة)، الكنيست ال-20 سجلّ القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، الدورة الصيفية -2015 الدورة الشتوية 2018، التقرير الثالث (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، 2018).

6 حصل حزب ليبرمان في انتخابات 2005 على ستة مقاعد، ولكن بعد انضمام ليبرمان إلى الحكومة انشقت عن الحزب عضوة كنيست، باسم أروني ليفي أبوكسيس، مما أبقى ليبرمان مع خمسة مقاعد، وأنشأت ليفي أبوكسيس حزباً باسم "غيشر" وخاضت انتخابات 2019 لكنها لم تستطع عبور نسبة الحسم.

للأحزاب الدينية المتزمتة التي تتبنى توجهات سياسية يمينية، ليس فيما يتعلق بالصراع مع الفلسطينيين فحسب، وإنما فيما يتعلق بالقضايا الداخلية مثل معاداة الجهاز القضائي، والنخب الإشكنازية العلمانية، وقدرة الكتلة المسيطرة على تشكيل حكومة من دون الحاجة إلى ضم أحزاب من خارج اليمين، وهو ما لا يتوافر لكتل المعارضة جميعاً، والتحفز لديها من إسقاط حكومة يمينية، وإجماعها على تنهاتها بوصفها رئيس حكومة من معسكر اليمين واليمينيين.

تتكون الورقة من أربعة أجزاء؛ يناقش الجزء الأول الإطار النظري لمفهوم الكتلة المسيطرة من خلال مقاربتها عبر مفاهيم سياسية مثل الحزب المسيطر والنظام الحزبي المسيطر، ويتعرض الجزء الثاني للمشهد الانتخابي، ويهدف إلى النظر في تبلور مفهوم الكتلة المسيطرة في النظام السياسي الإسرائيلي، ثم يقوم الجزء الثالث بتحليل نتائج الانتخابات، وكيف ساهمت في تأكيد التوجه نحو بلورة الكتلة المسيطرة، ويتطرق الجزء الرابع إلى أهم الاستنتاجات.

## أولاً، الكتلة المهيمنة: إطار نظري

ازداد الاهتمام النظري من جديد في السنوات الأخيرة بدراسة الحزب المسيطر أو النظام الحزبي المسيطر في الدول الديمقراطية، المستقرة والناشئة<sup>(7)</sup>. ومنذ طرح الإطار النظري لفكرة "الحزب المهيمن"، الذي قدمه موريس ديوفرجير في كتابه «الأحزاب السياسية: تنظيمها ونشاطها في الدولة الحديثة»<sup>(8)</sup>، تم التركيز على فكرة الحزب المسيطر في النظم السلطوية. إلا أن الاهتمام في السنوات الأخيرة ينصب على مقارنة منظومة الحزب المسيطر في النظم الديمقراطية أيضاً.

يشير جينجنيج هوو في دراسته حول الحزب المسيطر في تسع دول صناعية ديمقراطية، إلى الأدوار التي يحاول الحزب القيام بها من أجل إحداث تغيير أيديولوجي لدى الأفراد، ويشير هوو إلى أن الحزب المسيطر يعمل على خلق استقطاب أيديولوجي كبير بين الداعمين له وبين المعارضين. وكلما تعززت سيطرة الحزب، فإنه يتبع خطأً أيديولوجياً معادياً لمعارضيه<sup>(9)</sup>. فضلاً عن أن الحزب المسيطر يحاول تشكيل أيديولوجيا وسياسات مهيمنة داخل الدولة<sup>(10)</sup>. في هذا الصدد لا بد من التفريق بين الحزب المسيطر في نظام سياسي أحادي الحزب، وبين الحزب المسيطر في نظام سياسي متعدد الأحزاب. تعكس الحالة الأولى نظاماً سلطوياً فيه حزب مسيطر، بينما تمثل الحالة الثانية نظاماً ديمقراطياً يؤدي فيه حزب مسيطر دوراً فعالاً في السياسة والمجال العام<sup>(11)</sup>. ويتحول نظام الحزب المسيطر إلى حزب سلطوي إذا استوفى مطلبين؛ الأول، تنافس سياسي وانتخابي منخفض في المساحات المختلفة من التنافس داخل النظام السياسي، في حين أن الشرط الثاني يتعلق بالوسائل التي استخدمت للوصول إلى الحالة الأولى هي غير ديمقراطية في الأساس.

7 انظر على سبيل المثال:

Matthijs Bogaards & Françoise Boucek (eds.), *Dominant Political Parties and Democracy: Concepts, Measures, Cases and Comparisons* (London: Routledge, 2010).

Malte Kaßner, *The Influence of the Type of Dominant Party on Democracy: A Comparison between South Africa and Malaysia*, Series Politik in Afrika, Asien und Lateinamerika (Bonn: Springer, 2014).

Heidi Brooks, "The dominant-party system: challenges for South Africa's second decade of democracy," *Journal of African Elections*, vol. 3, no. 2 (2004), pp. 121 - 53.

Kenneth F. Greene, *Why Dominant Parties Lose: Mexico's democratization in comparative perspective* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007).

8 Maurice Duverger, *Political Parties: Their Organization and Activity in the Modern State* (London; New York, Wiley, 1954).

9 Jingjing Huo, "Party Dominance in 18 Countries: The Role of Party Dominance in the Transmission of Political Ideology," *Canadian Journal of Political Science*, vol. 38, no. 3 (September 2005), pp. 745 - 765.

10 T. J. Pempel (ed.), *Uncommon Democracies: The One-Party Dominant Regimes* (Ithaca: Cornell University Press, 1990).

11 Matthijs Bogaards, "Counting Parties and Identifying Dominant Party Systems in Africa," *European Journal of Political Research*, vol. 43, no. 2 (March 2004), pp. 73 - 91.

من هنا، لا بد من استحضار التمييز والتصنيف الذي قام به خاريس تيمبليمان<sup>(12)</sup>، بين منظومات سياسية ثلاث، تتعلق بنوع الحزب، وبنمط النظام السياسي، وبمميزات النظام الحزبي. وما يهمنا هو المنظومة الثالثة، أي نوعية النظام الحزبي وليس الحزب، فالحزب المهيمن أو الحزب الواحد هو صفة الحزب في نظام سياسي معين، أما النظام الحزبي فهو صفة النظام الحزبي بكيته، ومدى تأثيره في جوهر النظام السياسي وبنيته. لذلك يفرّق تيمبليمان بين منظومتين حزبيتين، منظومة الحزب الواحد Single Party system وهي غالباً ما توجد في النظم السلطوية وتكون فيها المعارضة السياسية غير شرعية أو مهمّشة وغير قادرة على أن تكون بديلاً من الحزب الحاكم، ومنظومة أو نظام الحزب المهيمن Dominant party System، التي توجد في نظم ديمقراطية فيها تتمتع المعارضة بشرعية سياسية لا بل تتنافس على الحكم، ولكن غالباً من دون جدوى لدورات انتخابية عديدة<sup>(13)</sup>. إلى جانب التعريفات للنظام الحزبي المهيمن التي تركز على تأثير الحزب المسيطر في الدولة والمجال العمومي.

وهناك تعريفات إجرائية أبسط، مثل تعريف بيير دوتوت ونيكولا ديجاغير، اللذين يكتفیان بتصنيف نظام حزبي نظاماً حزبياً مهيمناً إذا فاز الحزب نفسه في أربع دورات انتخابية متتالية على الأقل<sup>(14)</sup>.

وتنطلق فكرة الكتلة المسيطرة لهذا الورقة من ادّعاء أن هنالك كتلة مسيطرة تهيمن على المشهد السياسي الإسرائيلي، فلم يتشكل في إسرائيل منذ السبعينيات حزب مسيطر، بل هنالك حزب مسيطر داخل الكتلة المسيطرة ذاتها، وليس في النظام السياسي. فضلاً عن النظام الحزبي المسيطر الذي أشرنا إليه في ورقتنا السابقة، فإنه تعقّد نحو تشكل كتلة مسيطرة، وهي كتلة اليمين المسيطرة. ولا يتمثل مفهوم اليمين في هذه الكتلة في مواقف أيديولوجية تميز قوائم اليمين في إسرائيل فحسب، بل يتمثل أيضاً في اعتراف من الحزب المسيطر في هذه الكتلة بتعريف قائمة معينة على أنها قائمة يمين. وإدّاءً، ينطلق هذا المقال من الزعم أن هنالك كتلة مسيطرة يقع في وسطها حزب مسيطر كبير، ليس في قدرته، على الأقل في المرحلة الحالية، أن يتحول إلى أن يكون هو الحزب المسيطر في إسرائيل، ولكنه حزب مسيطر في كتلة ثابتة يهدف إلى تأسيسها في المشهد السياسي الإسرائيلي تضمن سيطرته وحكمه. لا يعني ذلك أن الليكود من الناحية النظرية لا يمكن أن يتحول إلى حزب مسيطر في النظام السياسي الإسرائيلي، فهذا وارد في المرحلة القادمة، ولكنه الآن يركز على بناء كتلة مسيطرة يكون الحزب المسيطر فيها.

تتميز الكتلة المسيطرة من الناحية النظرية، في المعايير التالية، أولاً، وجود تشابه في القواعد الاجتماعية من الناحية السياسية والأيدولوجية، ثانياً: يكون الحراك الانتخابي داخل هذه القواعد في إطار قوائم الكتلة المسيطرة، مما يساهم في زيادة تماسكها الداخلي ككتلة مسيطرة ورفض الحكم لأي قائمة خارج الكتلة المسيطرة، ثالثاً: الإعلان مسبقاً عن المرشح لرئاسة الحكومة من دون علاقة بنتائج الانتخابات وما قد تفرز عنه، وهو أمر نابع من الميزتين السابقتين، ورابعاً: الكتلة المسيطرة تستطيع وحدها تشكيل الحكومة، من دون حاجة إلى قوائم من خارج الكتلة، بينما العكس غير صحيح، فلكي تحكم المعارضة، تحتاج إلى قوائم من الكتلة المسيطرة، وهو ما يصعب عليها الحكم.

12 والذي عرضناه في ورقتنا السابقة، انظر: مصطفى.

13 Kharis Templeman, *The Origins of Dominant Parties* (Stanford: Stanford University, 2014), pp. 10 - 11.

14 Pierre du Toit & Nicola de Jager, "South Africa's Dominant-Party System in Comparative Perspective," *Taiwan Journal of Democracy*, vol. 10, no. 2 (December 2014), pp. 93 - 113.

## ثانيًا: المشهد الانتخابي الإسرائيلي: ملامح تشكيل الكتلة المسيطرة

شارك في انتخابات الكنيست الحالية 43 قائمة انتخابية، وهو أكبر عدد قوائم تتنافس في الانتخابات في تاريخ إسرائيل، تجاوزت إحدى عشرة قائمة منها نسبة الحسم (3.25 في المئة)، مقابل عشر قوائم في انتخابات 2015.

ركزت الانتخابات الحالية على شخص بنيامين نتنياهو، حيث كانت الانتخابات شكلاً من أشكال الاستفتاء على قيادته، ولا سيما في أعقاب لوائح الاتهام التي قدمها المستشار القضائي للحكومة ضده، بشبهات الفساد وخرق الثقة في ثلاثة ملفات جنائية. وتعتبر شخصنة المشهد السياسي جزءاً من مميزات الانتخابات في إسرائيل في العقود الأخيرة<sup>(15)</sup>.

وإلى جانب شخصنة الحملة الانتخابية وتركيزها على نتنياهو، سواء من مؤيديه أو معارضيهِ، فقد تحولت كلمة اليمين وما يحمل من مواقف أيديولوجية وسياسية، إلى المحور الذي يريد أغلب القوائم الانتماء إليه. ولئن كانت أحزاب اليمين تُظهر خلال خطابها الانتخابي أن صراعها هو مع أحزاب المعارضة الجديدة والقديمة منها، واصفة إياها بصفة «اليسار»، والتي تحولت إلى كلمة سلبية في المشهد الإسرائيلي، فإن تلك الأحزاب اليمينية في الحقيقة ينافس بعضها بعضاً على القواعد الانتخابية ذاتها. فمقارعة المعارضة تهدف إلى تأكيد الهوية اليمينية للقائمة، وليس من المصادفة أن يختار كل واحد من الأحزاب شعاراً مختلفاً ليؤكد يمينيته. فنتنياهو ظهر أمام الجمهور ووراءه لافتة بعنوان «يمين قوي»، ورئيس حزب «كولانو» موشيه كحلون، ووزير المالية، حاول التشديد على مواقفه اليمينية في الشأن السياسي، والتأكيد أن حزبه هو يمين من خلال شعاره الانتخابي «يمين معتدل»، وفتالي بينت وأياليت شاكيد أسسا حزباً يحمل اسم «اليمين الجديد». كما حاول قادة حزب «كحول لفان» نفي انتمائهم إلى اليسار، مؤكدين أنهم يمين-مركز أو بتعبير يائير لبيد، أحد قادة الحزب، أن القائمة هي الليكود الحقيقي.

ركز الليكود في بداية الحملة الانتخابية على إنجازات نتنياهو الداخلية والخارجية، ولا سيما الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمةً لإسرائيل، وإلغاء الاتفاق النووي الإيراني، ومكانة نتنياهو الدولية، وسياساته ضد الوجود الإيراني في سورية. في هذا السياق، ساهم ترامب في تعزيز هذه المكانة باعتراف الولايات المتحدة بالسيادة الإسرائيلية على الجولان قبل الانتخابات بأسبوعين، ومساعدة روسيا له في إرجاع رفات جندي إسرائيلي من سورية، قُتل خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982؛ مما عزز من إنجازات نتنياهو على الساحة الدولية.

استعمل نتنياهو في الأسبوع الأخير قبل الانتخابات خطابين، مكرراً أحدهما من انتخابات عام 2015، وهو التزامه إحالة القانون الإسرائيلي على المواطنين في الضفة الغربية، وهو شبيه بالخطاب الذي استعمله في انتخابات 2015 بقوله إنه لن يسمح بإقامة دولة فلسطينية. كان يهدف نتنياهو في الحالتين إلى جذب أصوات يمينية من الكتل الأخرى لصالح الليكود، أما الخطاب الثاني فهو تخويف جمهور اليمين من خسارة حكم الليكود، بسبب عدم المبالاة في اليمين، وعزوفهم عن التصويت، ولم يتردد نتنياهو في عشرات اللقاءات التي أجراها في الأسبوع الأخير قبل الانتخابات، من التصريح بأن اليمين يخسر الانتخابات. كان نتنياهو يهدف من الخطابين إلى تعزيز تمثيل الليكود في الكنيست، وذلك في أعقاب رهان حزب كحول لفان على تحطّي الليكود بخمسة مقاعد، من أجل أن توكل إليه مهمة تشكيل الحكومة، فتحول الصراع في الانتخابات إلى من هو الحزب الأكبر، وليس من هو المعسكر الأكبر في الكنيست فقط. وفي خضم الصراع بين الليكود وكحول لفان، تم تشويه الخصوم ورميهم بأخبار كاذبة، حيث تحولت الانتخابات 2019، إلى أكثر الانتخابات نشرًا للأخبار الكاذبة عن المتنافسين، حيث ارتفعت نسبة الأخبار الكاذبة من الأسبوع الأول من شباط/ فبراير إلى الأسبوع الثاني بنحو 89 في المئة،

15 Shahaf Zamir & Gideon Rahat, *Online Politics Personalization: A comparative Study of Parties and Politicians in Israel* (Jerusalem: Israeli Democracy Institute, 2019).



وشكلت الأخبار الكاذبة ما نسبته 11 في المئة من مجمل الأخبار التي انتشرت خلال الحملة الانتخابية<sup>(16)</sup>. وقد حظي بيني غانتس رئيس حزب كحول لفان، بأكبر قدر من الأخبار الكاذبة ضده خلال الحملة الانتخابية. حيث ركز الليكود حملته على زعم أن حزب كحول لفان يحاول تشكيل الحكومة من خلال كتلة مانعة (داعمة من الخارج) مع الأحزاب العربية، وذلك لنزع الشرعية عن الحزب كونه سيعتمد في تشكيل حكومته على القوائم العربية.

تأسس حزب كحول لفان (أزرق أبيض: وهو الألوان التي تُعبر عن العلم الإسرائيلي، ولاحقاً عن كل ما هو إسرائيلي)، في أعقاب تحالف ثلاثة أحزاب، حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل) برئاسة يائير لبيد، الذي كان ممثلاً في الكنيست بعشرة مقاعد، وحزب «حوسن يسرائيل» (مناعة إسرائيل) برئاسة رئيس هيئة الأركان السابق بيني غانتس، وحزب «تيلم» (مسار) برئاسة رئيس هيئة الأركان السابق بوغي يعلون، والذي خرج من الليكود كما ذكرنا سابقاً، وانضم إلى هذا التحالف رئيس هيئة الأركان السابق غابي إشكنازي. وبعد وحدة هذه الأحزاب وشخصيات أمنية وجماهيرية، تم الاتفاق على مبدأ التبادل في رئاسة الحكومة بين غانتس ولبيد في حالة نجاح الحزب بتشكيل الحكومة. طرح الحزب نفسه كحزب سلطة يبغى تغيير حكم نتنياهو، لذلك ركز الحزب هجومه على شخص بنيامين نتنياهو، مستحضراً من جديد قضية شراء الغواصات من ألمانيا، والفساد الذي يحيط بهذه القضية التي أدت إلى اتهام مقربين من نتنياهو. إلا أن النيابة العامة برأتة من كل شبهة جنائية في مسألة شراء الغواصات، وأعاد كحول لفان المسألة إلى الحملة الانتخابية بادعاء أن نتنياهو متورط في فساد يحيط بهذه القضية، فضلاً عن إقراره، وموافقته على بيع غواصة ألمانية إستراتيجية لمصر، والذي اعتبره الحزب مساً بالأمن القومي الإسرائيلي. جاءت هذه المزاعم لتشويه شخصية نتنياهو المتورط أصلاً بقضايا فساد أخرى، وضرب صورته الأمنية التي يعتمد عليها تحت اسم «سيد الأمن» في إسرائيل. وأخذت هذه المزاعم بُعداً جديداً في الحملة الانتخابية بسبب أن صفقة الغواصات تمت حين شغل موشيه يعلون منصب وزير الدفاع في حكومة نتنياهو، وبينى غانتس رئيس هيئة الأركان، وشهدا أنه أخفى عنهما تصديقه على بيع غواصة إستراتيجية لمصر، متهمين إياه بأنه خان الأمن القومي الإسرائيلي.

شملت قائمة كحول لفان شخصيات يمينية جاؤوا بالأساس من حزب يعلون «تيلم» حيث يعتبر يعلون نفسه أنه يمثل اليمين الحقيقي، إلى جانب شخصيات جاءت من اليسار الصهيوني. وحاول الحزب مخاطبة جمهور اليمين الليبرالي من خلال مجموعة يعلون، معلناً أن المشكلة ليست مع حزب الليكود، وإنما مع شخص نتنياهو نفسه. وقد نشر الحزب برنامجاً انتخابياً لم يتطرق فيه بوضوح إلى رؤيته للحل النهائي مع الفلسطينيين، ولكنه اعتبر أن أي حل يجب أن يكون الاعتبار الأساسي فيه هو الاعتبار الأمني. وحاول الحزب في برنامجه الانتخابي المزايدة على نتنياهو في التعامل مع غزة نحو سياسة أشد عدوانية ضد المقاومة الفلسطينية<sup>(17)</sup>. إذًا، لم يعرض الحزب نفسه كحزب يسار أو حتى يسار مركز، وإنما كحزب مركز يمين، مشكلته الأساسية مع شخص نتنياهو، على مستوى النزاهة ونظافة اليدين، وعلى مستوى سياساته الأمنية المترددة كما زعم الحزب.

إذًا، ركزت انتخابات 2019 من طرف حزب كحول لفان على خطاب إسقاط نتنياهو. وتشير الكاتبة الإسرائيلية رفيتال هيخت أن مقولة «ما عدا نتنياهو» فشلت فشلاً ذريعاً في 2015 وتكرر فشلها في 2019، وبدلاً من طرح برنامج سياسي بديل، ركز الخطاب على مهاجمة نتنياهو، وهكذا لم تتعلم المعارضة من تكرار فشلها في الانتخابات<sup>(18)</sup>. وفي المقابل ركزت دعاية الليكود على أن حزب كحول لفان هو حزب يساري، يتخفى بخطاب يميني، يهدف، في النهاية، إلى تطبيق مشروع اليسار في الضفة الغربية، مثل الانسحاب، وتفكيك مستوطنات، وإقامة دولة فلسطينية.

16 مجموعة vocative، "أخبار كاذبة في انتخابات 2019: ملخص التوجهات"، نيسان/ أبريل 2019.

17 حزب "يوجد مستقبل"، "برنامج كحول لفان" (بالعبري)، شوهده في 2019/5/28، في: <http://bit.ly/2X9T9GB>

18 رفيتال هيخت، "لا يوجد كحول لفان ما يبحث في المعارضة" (بالعبري)، هآرتس، 2019/4/19.

فيما يتعلق بالأحزاب الدينية، ركزت حركة «شاس» الدينية في حملتها الانتخابية على خطاب يعتمد مخاطبة قاعدتين اجتماعيتين للحركة، الديني الشرقي، والمحافظ الشرقي، وبما أن الجمهور الثاني يميل إلى التصويت لليهود في العادة، فقد اعتمدت الحركة على شعار انتخابي بعنوان «نتنياهو يحتاج إلى أرييه بجانبه»، وأرييه درعي (ومعنى أرييه أسد بالعربية) هو رئيس حركة شاس، وهو تأكيد للجمهور الشرقي المحافظ أن التصويت لحركة شاس سيصب في النهاية لصالح نتنياهو. وهكذا، سيضمن هذا الجمهور وجود حركة شاس في حكومة يقودها نتنياهو، أما الجمهور الأول فقد تمت مخاطبته من خلال استحضار شخص الحاخام عوفاديا يوسف مؤسس الحركة المتوفى، والذي يعتبر شخصية روحانية ودينية بالغة الأهمية للجمهور الشرقي الديني والمحافظ منه، وقد وظفت الحركة شخصية يوسف، إلى درجة أنها وعدت الجمهور الذي يصوت للحركة بصوك غفران من الحاخام يوسف وكأنه لا يزال حيًا يُرزق، مما اضطر لجنة الانتخابات المركزية إلى شطب هذا المركب من الدعاية.

أكدت الكتل اليمينية المركزية دعمها لنتنياهو لتشكيل الحكومة خلال حملتها الانتخابية، حيث أكد أرييه درعي رئيس حركة شاس خلال الحملة الانتخابية أنه سوف يوصي بنتنياهو لرئاسة الحكومة، حتى لو تم تأكيد لأئحة الاتهام ضده، حيث صرح «إننا نؤيد بنيامين نتنياهو بصورة مطلقة وسوف نوصي به لرئاسة الحكومة»<sup>(19)</sup>. وعلى المنوال نفسه، ورغم قرار المستشار القضائي للحكومة، أعلنت قائمة «اتحاد أحزاب اليمين» (البيت اليهودي سابقًا) أنها سوف توصي بنتنياهو لرئاسة الحكومة: «كل إنسان، بما في ذلك بنيامين نتنياهو، بريء حتى تثبت إدانته، ولذلك فإن قائمة اتحاد أحزاب اليمين سوف توصي بعد الانتخابات بنتنياهو كمرشحها لتشكيل حكومة يمين قوية ومستقرة»<sup>(20)</sup>.

أما في حزب «يهدوت هتوراه» المتدين (الحريدي)، فقد كانت ردة الفعل على توصية المستشار القضائي تقديم لأئحة اتهام ضد نتنياهو، بتأكيد العلاقة بين اليمين وبين الأحزاب الدينية، وقرارهم التوصية بنتنياهو لرئاسة الحكومة مسبقًا. وذهب أحد قادة الحزب البارزين إلى اعتبار أن هنالك محاولة لإجراء انقلاب حكومي على حكومة اليمين-حريديم، فقد قال إسرائيل إيخزر: «كل صاحب بصيرة يمكن أن يرى أن هنالك مسارًا واحدًا نحو انقلاب حكومي، وهو الذي يوجه كل التحقيقات والملفات التي هيكت لنتنياهو، وكل ذلك بسبب وقوفه في رئاسة ائتلاف حكومي يميني-حريديم [...] واضح أنه [أي نتنياهو] لو سار وفق سمفونية اليسار المعادي للدين، لكانت وسائل الإعلام قد هللت له، كما يحدث من آلاف الشخصيات الجماهيرية التي لا يحقق معها أحد على أعمال شبيهة [...] كل مواطن حريدي يعلم أن الطريق الوحيدة للدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان أمام ملاحقة نظام المحكمة العليا وأذرعها، هو من خلال يهدوت هتوراه قوية ومؤثرة تعمل كجزء من ائتلاف نتنياهو، وسن تشريعات تتجاوز المحكمة العليا»<sup>(21)</sup>. وكذلك فعل حزب «اليمين الجديد»، فقد وعدوا بأنهم سوف يوصون بنتنياهو لتشكيل الحكومة المقبلة<sup>(22)</sup>. وكانت هذه الأحزاب الثلاثة المذكورة قد أعلنت أيضًا أنها لن تجلس في حكومة يشكلها غانتس، وذلك بسبب تحالفه مع يائير لبيد الذي يعتبرونه معاديًا للمتدينين<sup>(23)</sup>. وعلى نفس المنوال، أعلن ليبرمان أنه لن يوصي بغانتس لرئاسة الحكومة، بسبب إخفاقه في الحرب على غزة عام 2014، وبسبب غياب أي تجربة لديه في الحياة السياسية والجماهيرية، وأن الحكومة الوحيدة من ناحيته هي حكومة يمين<sup>(24)</sup>.

19 ينير كوزين، "درعي: سنوصي فقط على نتنياهو لرئاسة الحكومة حتى مع لأئحة اتهام" (بالعبري)، معاريف، 2019/1/22، شوهده في 2019/5/28، في: <http://bit.ly/2VZY19q>

20 ايتي غادسي، "اليمين يرد: على الرغم من القرار: سنوصي على نتنياهو- الحديث عن مؤامرة" (بالعبري)، كول حاي، 2019\2\28، شوهده في 2019/5/28، في: <http://bit.ly/2Mnjika>

21 المرجع نفسه.

22 المرجع نفسه.

23 كوبي نحشوني، "شاس ويهدوت هتوراه: لن تجلس في حكومة غانتس-ليبد" (بالعبري)، ينتر، 2019\2\21، شوهده في 2019/5/28، في: <http://bit.ly/2YRFHHO>

24 داني زكين، "ليبرمان: غانتس رجل جيد، ولكنه فشل في قيادة عملية الجرف الصامد" (بالعبري)، غلوبوس، 2019\3\7، شوهده في 2019/5/28، في: <http://bit.ly/2XczlNK>

أما حزب «العمل»، الحزب التاريخي الذي أَدَّى دورًا كبيرًا في تأسيس دولة إسرائيل، فقد أشارت استطلاعات الرأي المتواصلة إلى تراجع الحزب تراجعًا كبيرًا، فبعد انتخابات رئيس جديد للحزب، آفي غباي، الذي انشق عن حزب كولانو الذي كان في ائتلاف بحكومة نتنياهو، احتجاجًا على ضم ليبرمان للحكومة وزيرًا للدفاع، لم يدفع بالحزب إلى الأمام، بل تبنى مواقف يمينية وخطابًا دينيًا تقليديًا لجذب المصوتين الشرقيين التقليديين إلى حزب العمل معتمدًا على خلفيته الشرقية المغربية، إلا أن خطابه الذي يحاول في البداية التماهي مع خطاب اليمين، أدى إلى تراجع الحزب في استطلاعات الرأي. علاوة على ذلك، فقد فكَّ غباي الشراكة مع حزب «هتנועה» (الحركة) برئاسة تسييفي ليفني في إطار قائمة المعسكر الصهيوني التي حصلت على 24 مقعدًا في انتخابات 2015. وبسبب تراجع الحزب في استطلاعات الرأي، استعمل الحزب خطابًا دعائيًا جديدًا ركز على نقاط أربع: العدالة الاجتماعية والاقتصادية، مخاطبة الشرقيين من خلال الادعاء أن الليكود يستهتر بهم، ومهاجمة حزب كحول لفان، بادعاء أنه حزب يميني، حيث إن الأخير ازدادت قوته على حساب حزب العمل، فحاول الأخير إرجاع ناخبيه من خلال الادعاء أن الحزب ما هو إلا حزب يميني يتقنع بكونه حزب مركز، وأخيرًا التصريح برفض الجلوس بحكومة يشكلها نتنياهو.

خاضت الانتخابات قائمتان عربيتان بعد تفكيك القائمة المشتركة التي تشكلت في انتخابات 2015. وقد يكون السبب المباشر لتفكيك القائمة المشتركة انسحاب الحركة العربية للتغيير، أعقبه فشل سائر المكونات في الحفاظ على ما تبقى منها. إلا أننا نعزو هذا التفكيك إلى التصوُّر المتباين بين مكوناتها بشأن معناها. وفي الإمكان الإشارة إلى ثلاثة توجُّهات في رؤية فكرة القائمة المشتركة. الأول: من اعتبر القائمة مجرد تحالف بين قوائم برلمانية يرمي إلى تجاوز نسبة الحسم التي رُفعت قبل انتخابات عام 2015 إلى 3.25 في المئة، والخشية من عدم تجاوز هذه النسبة إذا جرى خوض الانتخابات بالمعادلة السابقة التي سبقت رفع نسبة الحسم (بثلاث قوائم انتخابية). الثاني: من اعتبر أن القائمة المشتركة هي فرصة لزيادة التمثيل البرلماني للعرب من أجل التأثير في سياسات ذات طابع مدني تتعلق بالفلسطينيين في إسرائيل. الثالث: من اعتبر أن القائمة المشتركة هي فرصة تاريخية وإطار جمعي يمكنه الدفع بصوغ مشروع سياسي جماعي للفلسطينيين، ولو في حدِّه الأدنى. وليس من قبيل المصادفة أن تنتج من تفكيك القائمة المشتركة قائمتان تمثلان التوجُّهات المختلفة حول فكرة القائمة المشتركة؛ فتحالف الجبهة والعربية للتغيير يمثل التوجُّهين الأول والثاني، وتحالف الموحدة والتجمع يمثل التوجه الثالث<sup>(25)</sup>.

## ثالثًا، قراءة في نتائج انتخابات نيسان/ أبريل 2019

وصلت نسبة التصويت في الانتخابات إلى 68.5 في المئة، مقارنة بـ 72.3 في المئة في العام 2015. ويعود هذا التراجع في نسبة التصويت إلى زيادة الامتناع/ المقاطعة عن التصويت في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل، والتي تراجعت من 64 في المئة عام 2015 إلى 49 في المئة في انتخابات نيسان/ أبريل.

تشير نتائج الانتخابات إلى تعزيز تمثيل الليكود في الكنيست من ثلاثين مقعدًا إلى خمسة وثلاثين، وهو إنجاز مهم لليكود، إلا أن المقاعد الجديدة التي حصل عليها جاءت من الكتلة المسيطرة نفسها، أي من أحزاب اليمين. حيث إن فوز الليكود بهذا العدد من المقاعد أدى إلى إسقاط حزب يميني جديد ترأسه وزيران في حكومة نتنياهو انشقًا عن حزب البيت اليهودي، والذي كان ينقصهم بضع مئات من الأصوات لعبور نسبة الحسم، فضلًا عن إضعاف تمثيل حزب اتحاد أحزاب اليمين (البيت اليهودي سابقًا) وتراجع تمثيله إلى خمسة مقاعد. كما تراجع حزب كولانو، حزب وزير المالية، موشيه كحلون، إلى أربعة مقاعد بعد أن كان مفاجأة انتخابات عام 2015 بحصوله على أحد عشر مقعدًا.

25 امطانس شحادة ونداء نصّار، القائمة المشتركة: السياق التاريخي والنقاش السياسي حولها، ملفات مدى 6 (حيفا: مدى الكرمل، 2017).

## الجدول (1)

## نتائج انتخابات الكنيست 21 مقارنة بانتخابات الكنيست 20 (الكتل التي تجاوزت نسبة الحسم)

انتخابات الكنيست 21		انتخابات الكنيست 20		الحزب
عدد المقاعد	النسبة	عدد المقاعد	النسبة	
35	26.45	30	23.40	الليكود
35	26.12			كحول لفان
ضمن تحالف كحول لفان		11	8.82	يش عتيد
6	4.45	24	18.67	العمل
8	5.99	7	5.74	شاس
8	5.77	6	4.99	يهדות هتوراه
4	3.63	5	3.93	ميرتس
6	4.49	13	10.61	الجبهة والعربية للتغيير
4	3.34	(القائمة المشتركة)	(القائمة المشتركة)	الموحدة والتجمع
5	4.02	6	5.10	إسرائيل بيتنا (ليبرمان)
5	3.70	8	6.74	اتحاد أحزاب اليمين (البيت اليهودي)
4	3.54	10	7.49	كولانو (كحلون)

المصدر: نتائج الانتخابات العشرين، لجنة الانتخابات المركزية للكنيست العشرين، انظر الرابط: <https://votes20.gov.il/>

nationalresults؛ نتائج الانتخابات الحادية والعشرين، لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الحادي والعشرين، انظر الرابط: <https://nationalresults.gov.il/votes21.bechirot.gov.il>

تشير نتائج انتخابات نيسان/ أبريل 2019 إلى ازدياد قوة الأحزاب الدينية عمومًا، والمتدينين خصوصًا، الموجودين في جميع الأحزاب تقريبًا. ويرتبط ذلك بصعود قوة اليمين الديني في إسرائيل، وتحول الحريديم إلى جزء من اليمين الإسرائيلي<sup>(26)</sup>. وبحسب دراسة نشرت في أعقاب الانتخابات، حول التصويت للأحزاب الدينية المتمتمة (يهדות هتوراه وشاس)، تبين أن نسبة التصويت في صفوف المتدينين الحريديم وصلت إلى 80 في المئة من الناخبين، وهي نسبة أعلى من النسبة العامة، وتؤكد الدراسة في المقابل أن الأحزاب الدينية حصلت معًا على 14 مقعدًا، وأن هذه الأحزاب حصلت على أصوات من خارج المجتمع المتدين.

وتبين النتائج أنه في هذه الانتخابات تم تضييع أكبر عدد من أصوات الناخبين بسبب نسبة الحسم، أغلبها كانت لليمين، فقد وصل عدد الأصوات الضائعة (لكتل لم تعبر نسبة الحسم) إلى نحو 366 ألف صوت (8.49 في المئة من مجمل الأصوات الصحيحة)، جاء أغلبها من كتل يمينية لم تعبر نسبة الحسم، وذلك مقابل نحو 189 ألف صوت في انتخابات 2015 (4.5 في المئة من مجمل الأصوات الصحيحة). وقد ضيعت كتلة اليمين الجديد نحو 138 ألف صوت، وكان ينقصها بضع مئات من الأصوات لتجاوز نسبة الحسم والحصول على أربعة مقاعد، وضيعت

26 Tzvia Greenfield, *Cosmic Fear: The Rise of the Religious Right in Israel* (Hebrew) (Tel Aviv: Yedioth Books; Chemed Books, 2001).

كتلة «زيهوت» (هوية) اليمينية نحو 118 ألف صوت، وحزب «غيشر»، ضيع نحو 74 ألف صوت، وحزب «تسومت» نحو 2400 صوت، وهي كتل كانت ستكون، على الأغلب، جزءاً من معسكر اليمين<sup>(27)</sup>. أي أن ما يقرب من 90 في المئة من مجمل الأصوات الضائعة كانت لكتل يمينية.

وحصل حزب العمل على ستة مقاعد، النتيجة الأسوأ في تاريخه، وهكذا يمكن الجزم أنه أنهى دوره كحزب سلطة أو بديل من الحكم. يشير الصحفي الإسرائيلي المعروف رفيف دروكر إلى أن رئيس حزب العمل الجديد، آفي غباي، ارتكب منذ توليه منصبه كل الأخطاء الممكنة التي ساهمت في انهيار الحزب التاريخي الذي أسس دولة إسرائيل، فقد حاول تقليد الآخرين في التوجه إلى جمهور اليمين، وإظهار نفسه كإنسان محافظ، وتبنيه بعض مقولات اليمين التي تتعلق بالحل النهائي، وانشغاله في الصراع داخل الحزب لتعزيز موقعه التنظيمي. ويقول دروكر إن محاولته الظهور بقناع اليميني المحافظ، لم تسعفه ولم تجلب له أصواتاً حتى من الشرقيين الذين ينتمى هو إليهم<sup>(28)</sup>.

## الجدول (2)

### كتلة اليمين المسيطرة في انتخابات 2015 ونيسان/ أبريل 2019

الحزب	2015	2019
الليكود	30	35
البيت اليهودي	8	5
يهדות هتوراه	6	8
شاس	7	8
كولانو	10	4
إسرائيل بيتنا	*6	5
<b>المجمل</b>	<b>66</b>	<b>65</b>

\* هنالك مقعد لم يحسب، على إثر انشقاق عضو كنيست من حزب إسرائيل بيتنا بعد دخول الائتلاف الحكومي في منتصف المدة. المصدر: المرجع نفسه.

أما فيما يتعلق بالتصويت في المجتمع الفلسطيني، فقد تراجعت نسبة التصويت في انتخابات نيسان/ أبريل 2019 إلى أدنى مستوى لها في تاريخ التصويت العربي في الكنيست، حيث وصلت إلى 49 في المئة من أصحاب حق الاقتراع، مقارنة بنسبة بلغت 64 في المئة في انتخابات 2015. بلغ عدد أصحاب حق الاقتراع في انتخابات الكنيست الحادية والعشرين في صفوف المواطنين الفلسطينيين (لا يشمل الفلسطينيين في المدن المختلطة) نحو 840 ألف شخص<sup>(29)</sup>، وشكلوا نسبة 13.4 في المئة من مجموع أصحاب حق الاقتراع. حصلت القوائم العربية معاً في البلديات العربية على 71 في المئة من مجموع الأصوات الصالحة.

27 يهونتان ليس، "نسبة التصويت لأحزاب لم تدخل الكنيست كان الأعلى بكل الدورات"، هآرتس، 2019/4/18.

28 رفيف دروكر، "انزلوا القناع"، هآرتس، 2019/4/22.

29 لجنة الانتخابات المركزية، ودائرة الإحصاء المركزية.

شاركت في انتخابات الكنيست ثلاث قوائم عربية، تجاوزت اثنتان منها نسبة الحسم، فقد حصل تحالف الجبهة والعربية للتغيير على ستة مقاعد، في حين حصل تحالف الموحدة والتجمع على أربعة مقاعد. وتحديداً حصلت الجبهة والعربية للتغيير على 193,442 صوتاً، أي ما نسبته 4.49 في المئة من مجمل الأصوات الصحيحة، ونسبة 39.3 في المئة من الأصوات العربية، أما تحالف الموحدة والتجمع فقد حصل على 143,666 صوتاً، أي نسبة 3.33 في المئة من مجمل الأصوات و31.5 في المئة من الأصوات العربية<sup>(30)</sup>. وحصلت القائمتان معاً على 337,108 صوتاً. وحصلت القوائم العربية على نحو 70 في المئة من مجمل الأصوات في المجتمع العربي، والباقي (30 في المئة) ذهبت إلى أحزاب صهيونية.

في تحليل المقاعد، حافظت الجبهة على تمثيلها البرلماني الذي كان في القائمة المشتركة، وزادت الحركة العربية للتغيير تمثيلها في مقعد واحد، بينما تراجع تمثيل التجمع مقعداً واحداً، وتراجع تمثيل القائمة الموحدة مقعدين.

للمقارنة بنتائج القائمة المشتركة في انتخابات 2015، فقد حصلت القائمة على 446,583 صوتاً، بنسبة بلغت 10.61 في المئة من مجمل الأصوات<sup>(31)</sup>، ونسبة تبلغ 83 في المئة من مجمل الأصوات العربية. أي أن القائمتين معاً حصلتا على نسبة أقل بنحو 100 ألف صوت في الانتخابات الحالية. ولتحديد المقارنة أكثر؛ في انتخابات عام 2013 تنافست ثلاث قوائم عربية في الانتخابات (الجبهة، التجمع، والقائمة العربية الموحدة)، وحصلتا معاً على 348,919 صوتاً<sup>(32)</sup>.

إلى جانب تراجع التصويت للقوائم العربية، زاد التصويت للأحزاب الصهيونية، من 14 في المئة عام 2015 إلى نحو 30 في المئة في انتخابات نيسان / أبريل 2019. فمثلاً أنقذت الأصوات العربية حزب ميرتس من السقوط بحصوله على 40 ألف صوت، وفي المجمل حصلت الأحزاب الصهيونية على 4 - 5 مقاعد من المجتمع العربي، وقد ظهر واضحاً تصويت التجمعات الدرزية للأحزاب الصهيونية، وتراجع التصويت للقوائم العربية، ولا سيما بعد أن حققت القائمة المشتركة نجاحات مهمة في بلدات درزية في الانتخابات السابقة.

## رابعاً، نقاش وخلاصات

ناقشت الورقة نتائج انتخابات الكنيست الحادية والعشرين، من خلال ربطها بنتائج الدورات السابقة من الانتخابات، وتحديداً منذ عام 2009. ونخلص إلى نتيجة مفادها أن النظام السياسي الإسرائيلي يتجه نحو منظومة «الكتلة المسيطرة». وقد تجلت الكتلة المسيطرة خلال الانتخابات الحالية في المحاور التالية:

- ثبات تمثيل الكتلة في الكنيست: أكدت نتائج الانتخابات ثبات تمثيل الكتلة المسيطرة في الكنيست، فقد حصلت على تمثيل 65 مقعداً، وهو وإن كان أقل بمقعد واحد عن تمثيلها في انتخابات عام 2015، فقد حافظت نسبياً على تمثيلها، وكان يمكنها أن ترفع تمثيلها بمقعدين لو اجتاز حزب «اليمن الجديد» نسبة الحسم، والذي كان ينقصه بضع مئات من الأصوات.

- انسجام الخطاب السياسي: أكدت الانتخابات انسجام المواقف السياسية في الانتخابات بين قوائم الكتلة المسيطرة، بحيث كان الصراع بينها حول التشديد على مسائل معينة دون الأخرى في خطابها،

30 لجنة الانتخابات المركزية، "نتائج انتخابات الكنيست الـ21" (بالعبري)، شوهد في 2019/5/28، في: <http://bit.ly/2l2BBG2>

31 لجنة الانتخابات المركزية، "نتائج انتخابات الكنيست الـ20" (بالعبري)، شوهد في 2019/5/28، في: <http://bit.ly/2MgtLxY>

32 دولة إسرائيل، الكنيست، "نتائج انتخابات الكنيست الـ19" (بالعبري)، شوهد في 2019/5/28، في: <http://bit.ly/2Wr5YPD>

ولكنها كانت متفوقة على الشأن السياسي والأمني، والموقف من الموضوع الفلسطيني، وحاولت كل قائمة جذب مصوتين من قواعد اليمين من خلال التشديد على مسألة معينة ترى أنها قادرة على جذب قواعد معينة. فمثلاً ركز الليكود على موضوع الضم القانوني للمستوطنات من أجل جذب قواعد اليمين الديني والاستيطاني، بينما ركز حزب إسرائيل بيتنا على فكرة حسم الصراع مع حماس بإلحاق ضربة قاصمة لها، وقضايا الدين والدولة لجذب قواعد اليمين من الروس الذين يملكون مواقف يمينية في الشأن السياسي-الأمني، ومواقف علمانية في الشأن الديني، وركزت حركة شاس على مواقف يمينية متماهية مع الليكود مع التشديد على الهوية الشرقية لقواعد اليمين التقليدي، أما حزب اتحاد أحزاب اليمين فركز على الهوية اليهودية، كونه يمثل هذه الهوية الصهيونية الدينية، وعلى فكرة «أرض إسرائيل» وضم مناطق فلسطينية محتلة عام 1967 التي تمثل منظومة الصهيونية الدينية التقليدية.

- الإعلان مسبقاً عن وجهة الحكومة السابقة: أعلنت كل قوائم الكتلة المسيطرة عن وجهة الحكومة قبل الانتخابات، أي دعم بنيامين نتنياهو ومرشحها لرئاسة الحكومة، وهو توجه غير مسبوق في المشهد السياسي الإسرائيلي، ولا سيما أن نتنياهو يواجه لوائح اتهام بشبهات فساد وخرق الثقة والأمانة. ومع ذلك أعلنت القوائم عن دعمها له، وركزت على تمثيلها في الكنيست لتكون أقوى تأثيراً في حكومة سيشكلها نتنياهو لضمان ثباته على توجهات اليمين. فقد دعم اتحاد أحزاب اليمين نتنياهو مشدداً على أهمية زيادة تمثيله لضمان ثبات نتنياهو ووقوفه أمام التسوية الأميركية، ودعمت حركة شاس نتنياهو مؤكدة أنها تحتاج إلى تمثيل أكبر لضمان مصالح قواعد اليمين التقليدية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، أما حزب يهودوت هتوراه فقد أعلن تأييده لنتنياهو مشدداً على أهمية تمثيله للوقوف أمام الجهاز القضائي الذي يعادي الهوية اليهودية كما يدعون.
- انفرادها في تشكيل الحكومة: تبين نتائج الانتخابات وما أسفر عنها من تمثيل للقوائم في الكنيست، عن انفراد كتلة اليمين المسيطرة في قدرتها على تشكيل الحكومة، فقد حصلت هذه الكتلة على 65 مقعداً، بينما حصل باقي القوائم مجتمعة على 55 مقعداً، وإذا تم استثناء القائمتين العربيتين، فإن المعارضة الصهيونية حصلت على 45 مقعداً. وإذا، تستطيع قوائم الكتلة المسيطرة تشكيل الحكومة من دون الحاجة إلى قائمة من المعارضة الصهيونية، بينما لا تستطيع كتل المعارضة الصهيونية تشكيل الحكومة من دون الحاجة إلى ثلاث قوائم على الأقل من كتلة اليمين (باستثناء الليكود). وهذه الحقيقة إذا امتزجت بمميزات الكتلة المسيطرة السابقة، فإنها تكشف عن تغيرات مهمة في مبنى النظام السياسي الإسرائيلي، وفي مركزه استمرار سيطرة الكتلة المسيطرة ككتلة حاکمة في المشهد السياسي الإسرائيلي.



## المراجع

### العربية

- جرايسي، برهوم (رصد وقراءة). الكنيست الـ20 - سجلّ القوانين العنصريّة والداعمة للاحتلال والاستيطان. الدورة الصيفية -2015 الدورة الشتوية 2018. التقرير الثالث. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، 2018.
- حزب «يوجد مستقبل». «برنامج كاحول لفان» (بالعبري). شوهد في 2019/5/28، في: <http://bit.ly/2X9T9GB>
- دولة إسرائيل. الكنيست. مركز الأبحاث والمعلومات. إضاءات على الانتخابات في إسرائيل (بالعبري). القدس: مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست، 2019.
- \_\_\_\_\_ . «نتائج انتخابات الكنيست الـ19» (بالعبري). في: <http://bit.ly/2Wr5YPD>
- شحادة، امطانس ونداء نصّار. القائمة المشتركة: السياق التاريخي والنقاش السياسي حولها. ملفات مدى 6. حيفا: مدى الكرمل، 2017.
- لجنة الانتخابات المركزية. «نتائج انتخابات الكنيست الـ21» (بالعبري). في: <http://bit.ly/2I2BBG2>
- \_\_\_\_\_ . «نتائج انتخابات الكنيست الـ20» (بالعبري). في: <http://bit.ly/2MgtLxY>
- مصطفى، مهند. «الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية (الكنيست) 2015: نحو تبلور النظام الحزبي المهيمن». سياسات عربية. العدد 14 (أيار/ مايو 2014).

### الأجنبية

- Bogaards, Matthijs & Françoise Boucek (eds.). *Dominant Political Parties and Democracy: Concepts, Measures, Cases and Comparisons*. London: Routledge, 2010).
- Bogaards, Matthijs. "Counting Parties and Identifying Dominant Party Systems in Africa." *European Journal of Political Research*. vol. 43, no. 2 (March 2004).
- Brooks, Heidi. "The dominant-party system: challenges for South Africa's second decade of democracy." *Journal of African Elections*. vol. 3, no 2 (2004).
- Duverger, Maurice. *Political Parties: Their Organization and Activity in the Modern State*. London; New York, Wiley, 1954.
- Galnoor, Itzhak & Dana Blander. *The Political System of Israel: Formative Years, Institutional Structure, Political Behavior, Unsolved Problems, Democracy in Israel*. Tel Aviv; Jerusalem: Am Oved Publishers; The Israeli democracy Institute, 2013.
- Greene, Kenneth F. *Why Dominant Parties lose: Mexico's democratization in comparative perspective*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.





- Greenfield, Tzvia. *Cosmic Fear: The Rise of the Religious Right in Israel* (Hebrew). Tel Aviv: Yedioth Books; Chemed Books, 2001.
- Huo, Jingjing. “Party Dominance in 18 Countries: The Role of Party Dominance in the Transmission of Political Ideology.” *Canadian Journal of Political Science*. vol. 38, no. 3 (September 2005).
- Kaßner, Malte. *The Influence of the Type of Dominant Party on Democracy: A Comparison between South Africa and Malaysia*, Series Politik in Afrika, Asien und Lateinamerika. Bonn: Springer, 2014.
- Pempel, T. J. (ed.). *Uncommon Democracies: The One-Party Dominant Regimes*. Ithaca: Cornell University Press, 1990.
- Templeman, Kharis. *The Origins of Dominant Parties*. Stanford: Stanford University, 2014.
- Toit, Pierre du & Nicola de Jager. “South Africa’s Dominant-Party System in Comparative Perspective.” *Taiwan Journal of Democracy*. vol. 10, no. 2 (December 2014).
- Zamir, Shahaf & Gideon Rahat. *Online Politics Personalization: A comparative Study of Parties and Politicians in Israel*. Jerusalem: Israeli Democracy Institute, 2019.